الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية في اليمن
SUN-Yemen
العدد (7) سبتمبر 2020 م

النظم الغذائية ودور القطاع الزراعي

اقرأ في العدد

» دور القطاع الزراعي في الحد من سوء التغذية.
» أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.
» أهداف الخطة القطاعية للتغذية
» الاستثمار في القطاع الزراعي وعلاقته بتحسين مستوى التغذية ودور القطاع الخاص.
» المرأة الريفية وتأثرها بسوء التغذية.
» اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي.

مقدمة

تنتهج البلدان المنطوية تحت حركة رفع مستوى التغذية SUN MOVEMENT النظم الغذائية كمفهوم جديد لتعزيز التغذية وتنوع مصادرها، وتهدف من خلال القطاع الزراعي الى زيادة إسهاماته في التغذية الى أقصى حد ممكن وتحريك القطاعات الكامنة لتفعيلها في زيادة إنتاج المحاصيل والسلع الزراعية بما يعزز التغذية والصحة في دعم سبل معيشة السكان في كافة المناطق وخصوصاً الريفية منها، ونشر الوعي التغذوي في أوساط المزارعين والأسر الفقيرة بما يحسن تغذية أفرادها بمن فيهم الفئات الأضعف كالنساء والأطفال. وكذلك تعزيز قدرات المزارعين في المناطق الريفية على الصمود وتسخير مواردهم لزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل والسلع بما فيها الحبوب والفواكه والخضار وتربية الحيوانات، بدلاً من التركيز بشكل حصري على زراعة المحاصيل الريعية لبيعها في الاسواق.

بالإضافة لدعم وتحسين سبل المعيشة والوصول الى الغذاء الكافي والمستمر بما يحسن الوضع الاقتصادي للأسر والمجتمعات على حد سواء باعتبار الزراعة هي المصدر الرئيسي للدخل للكثير من الأسر، خصوصاً في المناطق الريفية وبما يمكنها من تغطية احتياجاتها من الموارد الغذائية غير المنتجة لديهم، الى جانب القدرة على الوصول الى الرعاية الصحية والتعليم والمياه النظيفة المأمونة.

دور القطاع الزراعي في الحد من سوء التغذية

يعتمد اغلب السكان في الريف اليمني على الزراعة، وما يتصل بها من أنشطة في تحسين سبل معيشتهم، و لان الفقر ما زال يشكل على نحو كاسح ظاهرة ريفية، فإن للنمو الزراعي آثار ايجابية للحد من الفقر وسوء التغذية من خلال توفير الاحتياجات ذات الأهمية البالغة للسكان مثل:

- توفير الطعام الكافي والمتنوع ، وتحقيق دخل أعلى.
- مصدر أساسي لتطوير الصناعات الغذائية،
- الحد من الفقر وحدوث المجاعات وحالات سوء التغذية،
- خلق فرص عمل لشريحة كبيرة من العمالة،
- المحافظة على التنوع البيولوجي.
- المساهمة في تلبية الاحتياجات الانسانية، والمتطلبات الاساسية للصمود الريفي وتعزيز سبل المعيشة، وينعكس ذلك في تحسين المستوى المعيشي والتغذوي للأسر وتقليل نسبة الفقر.
- زيادة المساهمة في الناتج المحلي
- تجويد المنتجات المحلية وتطويرها بشكل مستمر.
- توفير المواد الخام من المنتجات الزراعية المحلية بما يعزز تطوير الصناعات الغذائية.
- الحد من استيراد المصنوعات الغذائية وتشجيع استخدام المنتجات المحلية، " استخدم منتج بلدك".
- دعم توجهات الدولة في تنمية القطاع الزراعي لزيادة اسهاماته.

وكل ذلك ينعكس جلياً على تحسن المستوى المعيشي والتغذوي للأسر وتقليل نسبة الفقر.

من ناحية أخرى، تعتبر الزراعة، وكذلك الإنتاج الحيواني والسمكي، محوراً رئيسياً في الأمن الغذائي الوطني والأسري في اليمن. وتؤثر الزراعة على الأمن الغذائي بشكل رئيسي من خلال مسارين: - توفير الأغذية للسكان المحليين.

- توفير مصدر مهم للدخل وفرص كسب العيش.

ويعد نقص استهلاك الغذاء، الذي يشير إلى عدم كفاية جودة وكمية النظام الغذائي اليومي، أحد الأسباب الرئيسية لنقص تغذية الأطفال والأمهات. وقد ارتفعت النسبة المئوية للأسر التي تعاني من الجوع في اليمن من ١٣,٥% في ٢٠١٤ إلى ٤٣,٠% في ٢٠١٦. بينما ٣٧% من الأسر فقط لديها نظاماً غذائياً مقبولاً خلال عام ٢٠١٦. وهذا يشير إلى استقرار ثابت في انخفاض جودة النظام الغذائي خلال الأعوام ٢٠١٤ ، ٢٠١١ ، ٢٠٠٩ ، حيث كانت النسب ٥٩ ، ٦٦ ، ٦٨ بالمائة من الأسر، على التوالي، تستهلك نظاماً غذائياً مقبولاً.

أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني:

يلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للجمهورية اليمنية، حيث يعد قطاع الزراعة أحد أهم دعائم الاقتصاد الوطني؛ وتبلغ مساهمة القطاع الزراعي حوالي (١٧,٦%) من إجمالي الناتج المحلي، بينما يبلغ متوسط مساهمة قطاع الزراعة في الدخل القومي (١٦,٥%) للجمهورية اليمنية. كما يأتي القطاع الزراعي في المرتبة الأولى من حيث استيعاب العمالة حيث تصل نسبة القوى العاملة الزراعية ٥٤% من إجمالي القوى العاملة في البلاد. وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة في الجمهورية اليمنية (١،٤٥٢،٤٣٨) هكتار، فيما تمثل المساحة المزروعة منها حوالي (١،١٢٤،٤٨٦) هكتار، أي بنسبة (٨١%)، ويصل متوسط عدد الحيازات إلى(١،١٩١،٩٨١) هكتار.

وتتسم الزراعة في اليمن بالتنوع نظرا لتفاوت الخصائص المناخية الناتجة عن تفاوت معدلات الأمطار ودرجات الحرارة والرطوبة واختلاف الظروف الطبوغرافية مما أدى إلى اختلاف الأقاليم النباتية والذي ساعد على تنوع الإنتاج. إلا أن اعتماد العديد من المناطق على الزراعة المطرية يؤثر على استدامة الإنتاج الزراعي حيث تقدر نسبة المساحة المطرية (٤٧%) من إجمالي المساحة المزروعة، وتعتمد مناطق أخرى على ضخ المياه الجوفية أو مجموعة الخزانات والسدود والغيول والينابيع المائية، حيث تصل المساحة المروية منها إلى (٥٣%) من إجمالي المساحة المزروعة. أما بالنسبة للصادرات الزراعية فهي متواضعة نسبياً وتتراوح بين (٣-٥) % من إجمالي الصادرات. في حين أن الواردات الزراعية تشكل ما بين (١٥-٢٠)% من إجمالي الواردات.

وعلى الرغم من أن الزراعة تقدم مساهمة طفيفة نسبيًا في الناتج المحلي الإجمالي للبلد (١٧,٦ %) ، إلا أنها مصدر رئيسي لكسب العيش للعديد من الأسر الريفية ، حيث توفر فرص عمل مباشرة لأكثر من نصف (٥٤ %) القوة العاملة في عام ٢٠١٤. ما يقرب من ثلثي اليمنيين يستمدون سبل عيشهم من الأنشطة المتعلقة بالزراعة. يعمل عدد من الفقراء في اليمن في الزراعة كمصدر رزق. بسبب الإنتاجية المنخفضة للغاية ، يتم إنتاج نسبة صغيرة فقط من الأغذية المستهلكة محليًا. في عام ٢٠١٦ ، غطى الإنتاج المحلي حوالي ٢٥ إلى ٣٠ % من الاحتياجات ، مع استيراد ٩٠ % من القمح المستهلك. كما أن هذا القطاع شديد التأثر بالمخاطر المناخية بسبب الاعتماد المفرط المتزايد على احتياطيات المياه الجوفية سريعة النضوب . تشير تقديرات إنتاج الحبوب في عام ٢٠١٩ إلى انخفاض الغلة بنسبة ٣٠ % مقارنة بمتوسط الخمس سنوات السابقة .

كما يوفر الإنتاج الحيواني مساهمة كبيرة في حالة الأمن الغذائي للأسر ، حيث يغطي أكثر من ٦٠ % من احتياجات البلد في عام ٢٠١٦ ، بينما يغطي قطاع الدواجن ما يقرب من ١٠٠ % من استهلاك البيض في البلدان. تلعب الثروة الحيوانية أيضًا دورًا مهمًا كمصدر للدخل للفقراء والأكثر ضعفًا. في عام ٢٠١٦ ، شارك ٨٨ % من الأسر العاملة في الزراعة في الإنتاج الحيواني. أفاد ٤٥ % من الأسر التي لديها ماشية أنها خفضت أحجام قطعانها منذ سنوات ما قبل الأزمة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، ٢٠١٨).

وبالتالي فإن القطاع الزراعي هو القطاع التنموي الأساسي والذي يطلب منه القيام بعدة مهام في آن واحد بدءاً من:

- الارتقاء بمستويات الإنتاج والإنتاجية وخلق نسبة عالية من معدلات النمو لعملية إنتاجية اغلب عناصرها من الموارد المحلية وكادر وقوى عاملة محلية.
- إعالة المجتمع الريفي بكاملة، والحد من نسبة الفقر والعمل على استقرار السكان والحد من الهجرة الداخلية.
- توفير لقمة العيش ، ومعادلة نسبة الاكتفاء الذاتي في البلد ككل.
- المحافظة على البيئة.
- توفير مخرجات تصديرية.
- القيام بإمداد خزانة الدولة بموارد مالية.

اهداف الخطة القطاعية للتغذية – القطاع الزراعي

يتمثل دور القطاع الزراعي في خطة التغذية متعددة القطاعات ٢٠٢١/٢٠٢٣، في زيادة مستوى الانتاجية للمحاصيل الرئيسية (الحبوب، الخضروات، الفواكه) والثروة الحيوانية، وتعزيز مصادر الدخل للأسر الزراعية المنتجة، وتحسين جودة الأغذية المستهلكة نوعاً وكماً. وبلغت التكلفة الاجمالية للخطة (٦٧،٠٦٥،٦٤٠ دولار)، والتي سيستفيد منها صغار المزارعون في مختلف محافظات الجمهورية.
واحتوت الخطة على ستة اهداف مباشرة تنطوي تحت كل هدف مجموعة من الانشطة المختلفة لتحقيق هذه الاهداف وهي:

1. رفع قدرات الكادر الزراعي الذين يقدمون خدمات زراعية حساسة للتغذية
2. زيادة الإنتاجية وتحسين جودة وتنوع المحاصيل الزراعية
3. زيادة الإنتاجية وتحسين صحة وجودة الثروة الحيوانية
4. رفع كفاءة الري المستدام وإدارة المياه على مستوى المزرعة والتي تعتبر أحد العوامل الرئيسية المحددة لمجابهة لسوء التغذية
5. دعم ورفع مستوى إنتاج الأغذية المحدود النطاق وعملية تجهيزها وتجارة التجزئة
6. زيادة مستوى الفهم والوعي حول ممارسات التغذية الجيدة وسلامة الأغذية والنظافة

الهدف 1: رفع قدرات الكادر الزراعي الذين يقدمون خدمات زراعية حساسة للتغذية

الأنشطة / التكلفة بالدولار

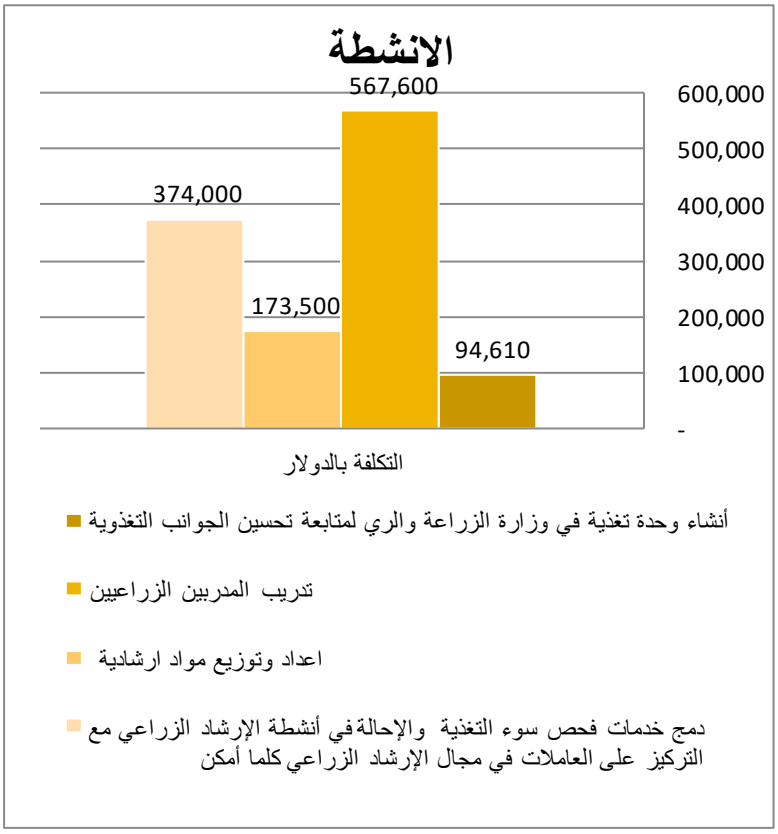

الجدوى من النشاط / الفئات المستهدفة / المؤشر

متابعة تحسين الجوانب التغذوية في القطاع الزراعي	
الفئات المستهدفة	وزارة الزراعة ومكاتبها في المحافظات
المؤشر/ عدد المستهدفين	22 محافظة
تدريب المدربين/العاملين في مجال الإرشاد الزراعي، والخدمات الزراعية العامة، والمزارعين، والنساء، وقادة المجتمعات المحلية، والأطباء البيطريين، ورؤساء رابطات المنتجين	
الفئات المستهدفة	مدربي وزارة الزراعة والري
المؤشر/ عدد المستهدفين	3,300 متدرب
توزيع مواد ارشادية في مجال الإرشاد الزراعي بشأن الرسائل التغذوية الرئيسية	
الفئات المستهدفة	المزارعين
المؤشر/ عدد المستهدفين	1,100,000مزارع
تقديم خدمات الفحص والإحالة لسوء التغذية في أنشطة الإرشاد الزراعي	
الفئات المستهدفة	المزارعين / الأسر
المؤشر/ عدد المستهدفين	550 مرشد زراعي

الهدف 2 زيادة الإنتاجية وتحسين جودة وتنوع المحاصيل الزراعية

الأنشطة / التكلفة بالدولار

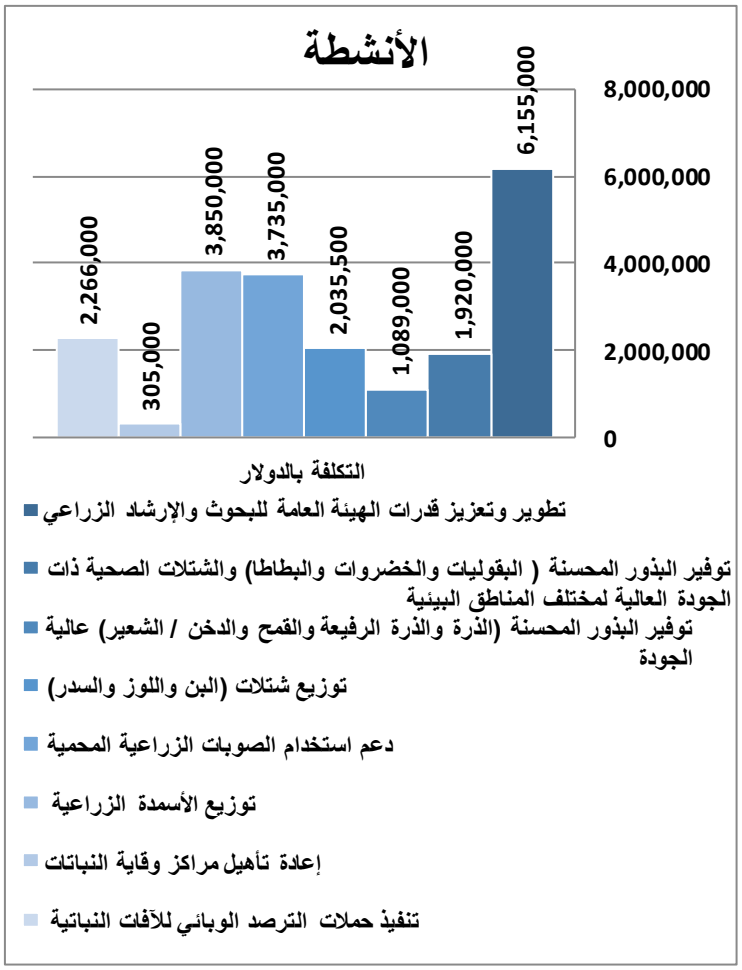

الجدوى من النشاط / الفئات المستهدفة / المؤشر

تطوير الأصناف لمحاصيل الحبوب والفاكهة والخضار واستحداث تراكيب وراثية جديدة	
الفئات المستهدفة	وزارة الزراعة ومكاتبها في المحافظات
المؤشر/ عدد المستهدفين	22 محافظة
توزيع البذور المحسنة لمحاصيل (البقوليات، الخضار، البطاطس) عالية الجودة، بما يضمن الحصول على الاحتياجات الغذائية الغنية بالمكونات الدقيقة مثل الفيتامينات والمعادن	
الفئات المستهدفة	المزارعين/ الاسر
المؤشر/ عدد المستهدفين	6600 أسرة
توزيع محاصيل الحبوب بما يساهم في الاكتفاء الذاتي من الحبوب ويؤمن مصدر دخل نقدي للأسر الريفية	
الفئات المستهدفة	المزارعين / الأسر
المؤشر/ عدد المستهدفين	6600 أسرة
توزيع الشتلات المحسنة للمحاصيل النقدية بما يؤمن مصدر دخل نقدي للأسر الريفية	
الفئات المستهدفة	المزارعين
المؤشر/ عدد المستهدفين	3000 مزارع
إنشاء البيوت البلاستيكية المحمية لإنتاج بعض محاصيل الخضروات	
الفئات المستهدفة	المزارعين
المؤشر/ العدد المستهدف	900 بيت بلاستيكي
تعزيز سبل العيش للمزارعين المتضررين من توزيع المدخلات الزراعية	
الفئات المستهدفة	المزارعين
المؤشر/ عدد المستهدفين	5500 مزارع
إعادة تأهيل مراكز وقاية النباتات لزيادة كفاءتها وفعاليتها	
الفئات المستهدفة	المحافظات
المؤشر/ عدد المستهدفين	22 محافظة
حماية الإنتاج الزراعي من الآفات والأوبئة من خلال دعم وقاية النباتات وزيادة كفاءتها وفعاليتها	
الفئات المستهدفة	المحافظات
المؤشر/ عدد المستهدفين	22 محافظة

الهدف 3 زيادة الإنتاجية وتحسين صحة وجودة الثروة الحيوانية

الأنشطة / التكلفة بالدولار

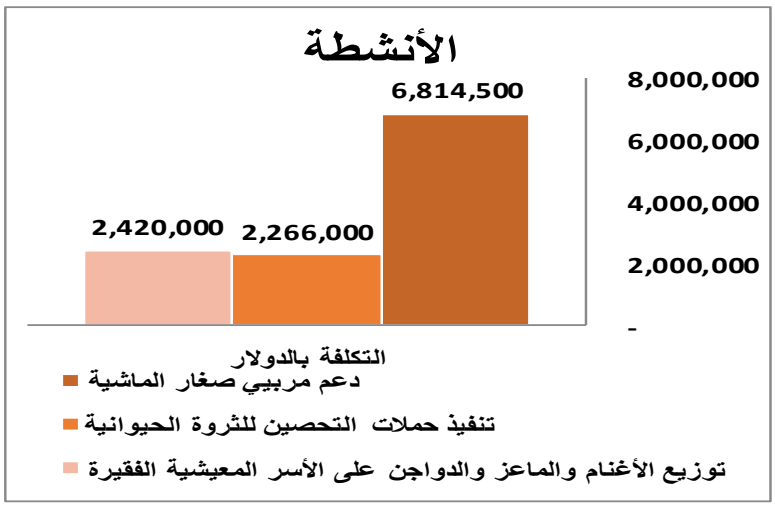

الجدوى من النشاط / الفئات المستهدفة / المؤشر

زيادة الإنتاج الحيواني وتعزيز مصادر الدخل وتحسين استهلاك الأغذية الحيوانية	
الفئات المستهدفة	المزارعين
المؤشر/ عدد المستهدفين	8,250 مزارع
تقديم الخدمات البيطرية المستمرة والوقاية من الامراض وتقديم حملات المكافحة على الصعيد الوطني	
الفئات المستهدفة	المجتمع / المزارعين
المؤشر/ عدد المستهدفين	22 محافظة
توزيع المواشي والدواجن بما يضمن التنوع التغذوي واضافة جانب المواد البروتينية والكالسيوم في تغذية الاسر وتحسين فرص الدخل للأسر الريفية الفقيرة	
الفئات المستهدفة	الأسر الفقيرة
المؤشر/ عدد المستهدفين	5,500 أسرة

الهدف 4 رفع كفاءة الري المستدام وإدارة المياه على مستوى المزرعة والتي تعتبر أحد العوامل الرئيسية المحددة لمجابهة لسوء التغذية

الأنشطة / التكلفة بالدولار

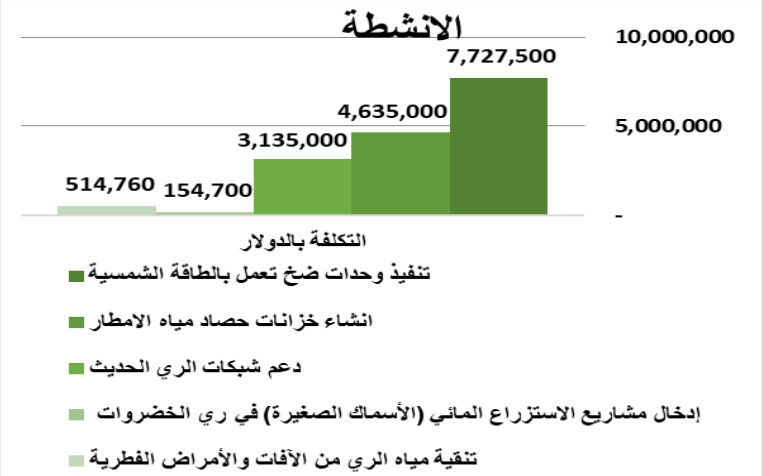

رش مياه المجاري المستخدمة في الري بالمبيدات للوقاية من الآفات والأمراض البيئية

الفئات المستهدفة	المحافظات
المؤشر/ عدد المستهدفين	3 محافظات

الجدوى من النشاط / الفئات المستهدفة / المؤشر

دعم مشاريع مضخات الطاقة الشمسية بديلا عن الديزل لري المحاصيل وخفض كلفة الانتاج الزراعي المروي

الفئات المستهدفة	المزارعين
المؤشر/ العدد المستهدف	275 مضخة

إنشاء خزانات حصاد مياه الأمطار للاستفادة منها في ري المحاصيل

الفئات المستهدفة	المزارعين
المؤشر/ العدد المستهدف	450 خزان مائي

تحسين كفاءة الري للزراعة المروية و الحفاظ على الموارد المائية والارضية واستدامتها

الفئات المستهدفة	المزارعين
المؤشر/ المساحة المستهدفة	825 هكتار

تحسين التنوع الغذائي وخلق مصادر دخل للأسر

الفئات المستهدفة	الأسر المزارعة
المؤشر/ العدد المستهدف	5 أحواض مائية

الهدف 5 دعم ورفع مستوى إنتاج الأغذية المحدود النطاق وعملية تجهيزها وتجارة التجزئة

الأنشطة / التكلفة بالدولار

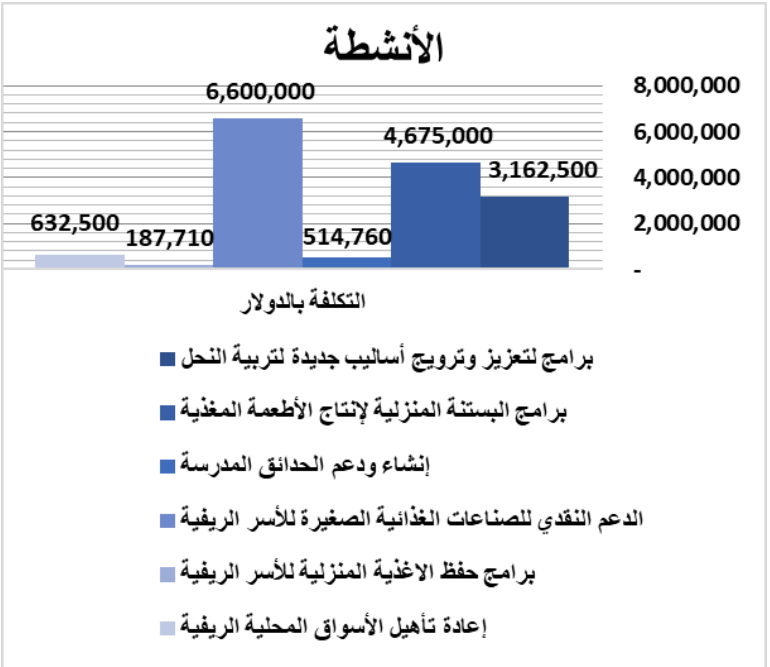

إعادة تأهيل الاسواق المحلية وتنظيم التسويق الداخلي والحد من الفاقد لما بعد الحصاد

الفئات المستهدفة	الأسر مع التركيز على النساء
المؤشر/ عدد المستهدفين	55

الجدوى من النشاط / الفئات المستهدفة / المؤشر

توزيع خلايا نحل العسل مع الطوائف لتحسين مصادر الدخل

الفئات المستهدفة	مربي النحل
المؤشر/ عدد المستهدفين	2,750 مزارع

انشاء الحدائق المنزلية لإنتاج الأغذية المغذية

الفئات المستهدفة	الأسر مع التركيز على النساء
المؤشر/ عدد المستهدفين	5,500 أسرة

تعزيز الثقافة الزراعية في برامج وأنشطة التربية والتعليم

الفئات المستهدفة	طلاب المدارس
المؤشر/ العدد المستهدف	32 مدرسة

الحاق الاسر الريفية ببرامج التصنيع الغذائي لتحسين مصادر الدخل

الفئات المستهدفة	الأسر مع التركيز على النساء
المؤشر/ عدد المستهدفين	8,250 أسرة

تدريب مدربين من المحافظات المستهدفة تحت اشراف الاتحاد التعاوني الزراعي على المنهجيات الجديدة للتصنيع الغذائي

الفئات المستهدفة	الأسر مع التركيز على النساء
المؤشر/ عدد المستهدفين	1,200متدرب

الهدف 6 زيادة مستوى الفهم والوعي حول ممارسات التغذية الجيدة وسلامة الأغذية والنظافة

الأنشطة / التكلفة بالدولار

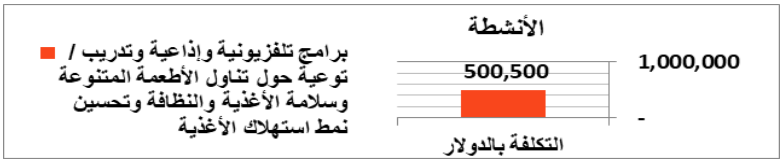

الجدوى من النشاط / الفئات المستهدفة / المؤشر

التوعية بتناول الغذاء المتنوع وسلامة الغذاء والنظافة الشخصية عند تحضير الطعام وتناوله وتحسين النمط الاستهلاكي للغذاء

الفئات المستهدفة	المزارعين
المؤشر/ عدد المستهدفين	جميع المحافظات

الاستثمار في القطاع الزراعي وعلاقته بتحسين مستوى التغذية ودور القطاع الخاص

يعتبر القطاع الزراعي من أكثر القطاعات الواعدة للاستثمار، بل لقد اطلق على هذا القطاع بأنه نفط لا ينضب، حيث أثبتت بعض الدراسات الاقتصادية خصوصا بعد أزمة ارتفاع أسعار السلع الغذائية العالمية بأن " أي استثمار في القطاع الزراعي يعتبر ذو جدوى اقتصادية، وذو ميزة نسبية عالية ".

وتتزايد الحاجة إلى مشاركة القطاع الخاص في توفير السلع الزراعية، لما يلاحظ من بطء شديد في تحسين مستوى التغذية، ولاسيما تغذية النساء والرضع.

ان الاستثمار في القطاع الزراعي يحقق للمستثمرين عوائد أفضل من الاستثمارات التقليدية، بفضل زيادة الطلب على الأغذية عالميا، واستمرار ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، ما يفتح المجال أمام تحقيق عوائد استثمارية طويلة الأجل للمستثمرين في قطاع الزراعة.

كما تشهد منتجات الحبوب والبقوليات والخضار واللحوم ومنتجات الألبان نموا مستمرا، مما يتيح للمستثمرين إمكانيات تحقيق عوائد جيدة.

مميزات الاستثمار في القطاع الزراعي:

- توفر رقعة زراعية صالحة للزراعة ، بمساحة صالحة للزراعة تقدر ١,٥ مليون هكتار.
- تحسن معدلات الهطول المطري السنوي في ظل التغيرات المناخية ويوفر هذا التحسن كميات مياه إضافية للري تشجع على جذب الاستثمار إلى هذا القطاع الهام.
- وجود تنوع مناخي كبير يوفر فرص ملائمة لتنوع المشاريع الزراعية (النباتي والحيواني).
- توافر المواد الأولية بكميات كبيرة لقيام المشاريع الزراعية.
- وجود كادر فني زراعي مدرب ومؤهل لإنجاح المشاريع الزراعية.
- امتلاك كثير من المنتجات الزراعية اليمنية للميزة النسبية التنافسية.
- تتوافر في اليمن الأيدي العاملة المتميزة بمهاراتها العالية وقدرتها التنافسية ورخص كلفتها.
- التحسن المستمر في خدمات الإرشاد الزراعي والوقاية وصحة الحيوان.
- تطور البحوث الزراعية.
- الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة بالقطاع الزراعي سواء من حيث توجهها لاستصلاح الأراضي الزراعية أو التسهيلات الائتمانية والتسويقية المقدمة للمزارعين وللمستثمرين في هذا القطاع.
- التوجه الجاد للحكومة لرفع نسب الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الهامة، ولتحقيق ذلك أقامت الحكومة عدة مشاريع وخدمات مؤسسية لزيادة الاستثمارات الزراعية في إنتاج تلك المحاصيل.

المرأة الريفية وتأثرها بسوء التغذية

أن تحظى المرأة الريفية باهتمام دولي ووطني خاص ينطلق من كون المرأة الريفية هي التي تتحمل معظم أعباء العمل في المنزل كما ان لها دورا مهما في العمل الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، حيث تقوم بأنشطة واسعة النطاق تشمل إنتاج الغذاء والتصنيع الغذائي والتسويق. وهي اكثر تأثراً بنتائج نقص التغذية أو سوء التغذية بكل اشكالها.

وان ما يزيد أعباء المرأة الريفية وهو ما ابرز الحاجة الماسة إلى ضرورة تركيز اهتمام خاص بها هو تتابع المواليد في إطار الأسر الريفية وتكرار إنجاب النساء الريفيات للأطفال الأمر الذي يرهق صحة الأم ويجعلها عرضة للأمراض واحتمالات المعاناة من نقص التغذية وفقر الدم وغير ذلك من الأمراض الناجمة عن الإرهاق وعن استنزاف قوة المرأة الريفية في أعباء الحمل والولادة والإرضاع إلى جانب أعباء التنشئة للأطفال وإدارة المنزل والعمل الزراعي والمساهمة في تربية الحيوانات التي تملكها الأسرة.

وبحسب نتائج المسح (مسح بالعينة) الذي نفذته وزارة الزراعة والري في العام ٢٠١٨ فإن ٩٠% من النساء الريفيات تشارك في الانشطة الزراعية المختلفة.

وتشير الاستقصاءات الى ان هناك تحدّيات هامّة تواجهها النساء الريفيات في مجال الزراعة منها:

- عدم توفر مياه الشرب الكافية، وصعوبة الحصول على مياه الريّ.
- عدم تقديم خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الأخرى بالمستوى المطلوب للنساء الريفيات، بالإضافة إلى محدودية التدريب.
- عدم تخصيص موازنة كافية من قبل الحكومة ومحدودية التمويل من المؤسسات الدولية والمانحين لبرامج تنمية المرأة الريفية.
- قلة عدد النساء اللواتي لديهن ملكية رسمية لقطع الأرض وصعوبة حصولها على القروض بالرغم من أن الخطة الاستراتيجية للحدّ من الفقر (منذ عام ٢٠٠٢) تعترف بضرورة تحسين مستويات حصول النساء على قطع أرض، غير أنه لم يتم تفعيل القوانين النافذة بهذا الخصوص.
- بعض العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة والتي تحدّ من مشاركة النساء في المشاريع، والجمعيات، والتعاونيات التنموية، ومن بيع منتجاتهن مباشرة في الأسواق.
- محدودية الدراسات والبحوث والبيانات المتعلقة بدور المرأة الريفية في الزراعة.

اذا فهناك حاجة إلى تمكين المرأة الريفية بشكل يؤهلها للتأثير والمشاركة في صنع القرارات حول القضايا التي تؤثر على حياتها خصوصا في الجانب التغذوي، وهناك حاجة للتوعية بقضايا النوع الاجتماعي في عملية صنع القرار على مختلف المستويات.

تنو ع الغذاء للأسرة في اليمن

أجري في عام ٢٠١٦ مسح وطني (الأمن الغذائي / الفاو) توصل إلى :

- أن أنواع الأطعمة التي يتم تناولها يومياً والأكثر شيوعاً في اليمن كانت من المواد الغذائية الأساسية مثل الأرز والخبز والمعكرونة ، وكذلك السكر والدهون.
- قصور في عناصر غذائية أخرى موصى بها بشدة ومصادر مهمة للفيتامينات والمعادن والبروتينات الأساسية - مثل البقول والخضروات والفواكه أو الأطعمة من مصادر حيوانية .
- تم الإبلاغ عن أن البيض ليس جزءاً من النظام الغذائي.
- تستهلك الأسر المعيشية ذات الاستهلاك الأفقر أو الحدودي الخبز والسكر والدهون بشكل متساوٍ في كثير من الأحيان ولكن العناصر الأخرى ذات القيمة التغذوية أقل تكراراً.
- ما يقرب من نصف الأسر لم تلب احتياجاتها من الطاقة ،
- وأبلغ ما يقرب من ثلثي الأسر (٦٢ %) عن تقليل عدد أو وجبات الطعام وأحجام الحصص نتيجة لزيادة نقص الغذاء

البيانات حول استهلاك الغذاء في اليمن المصنفة حسب الجنس قليلة. تم تقييم الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول للنساء من خلال عملية تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها المنتظمة لبرنامج الأغذية العالمي بين عينة صغيرة نسبيا من ٤٣٢ امرأة في مايو ٢٠١٩. وأظهرت النتائج أن أكثر من ٩٠ % من النساء اللائي شملهن الاستطلاع لم يصلن إلى الحد الأدنى من متطلبات الاستهلاك على الأقل. خمسة من أصل عشر مجموعات غذائية ، و ٧٥ % استهلكوا ثلاث مجموعات غذائية فقط ، مما يشير إلى وجود نقص خطير في جودة النظم الغذائية للمرأة.

* التقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية (EFSNA) ٢٠١٧

الاثار الصحية والاجتماعية للقات خصوصاً على الفئات الأضعف " النساء والاطفال"

حتى عام ١٩٦٠ كان يعتبر مضغ القات فقط مخصصا للأغنياء، والآن أصبح القات يتعاطى يوميا وعلى مستوى فئات المجتمع اليمني الرجال والنساء والاطفال.

يؤثر القات على الصحة بأشكال متعددة حيث يعمل على رفع الضغط وانخفاض وزن المواليد والرضع عند تناول المرأة الحامل للقات وهو احد مسببات السرطان نتيجة الاستخدام المفرط للمبيدات المتعددة اذ يعتبر استعمال المبيدات الحشرية والفطرية شائع جدا في إنتاج القات،

ولا يتم استخدام تلك المبيدات وفقاً للمعايير العالمية المسموح باستخدامها في المنتجات الزراعية، كما انه يستنزف ميزانية الأسرة ومضيعة للوقت.

زادت المساحة المزروعة بالقات اكثر من ١٣ ضعفا خلال الثلاثة عقود الماضية، مما أدى إلى تناقص المساحات المزروعة بالمحاصيل الغذائية والتصديرية مثل البن والفواكه والخضر والذرة الرفيعة، ففي عام ٢٠١٩ بلغت المساحة المزروعة بالقات نحو ١٦٧ ألف هكتار بما يمثل ١٥% من إجمالي المساحة المحصولية و ٢٨% من المساحة المروية ويستهلك القات كميات هائلة من المياه المحدودة، مما يقلل من الكميات المتاحة للمحاصيل الإستراتيجية والسلع ذات القيمة العالية والتي تسهم في توفير النقد الأجنبي وتحسين ظروف الأمن الغذائي في البلاد حيث يستهلك القات ٢٣% من إجمالي استهلاك المياه و ٢٥% من استهلاك المياه في الزراعة. كما ان الاستهلاك المتزايد للقات يساهم بشكل كبير في تعميق مشكلة الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتغذوي واحد المسببات الرئيسية لانتشار سوء التغذية في اوساط المجتمع اليمني.

ان انتشار استهلاك القات يشكل ظاهره خطيرة خصوصا على مستوى الأسر الغير مؤمنة غذائيا. وخفض الطلب عليه هو التحدي الأصعب الذى يواجه اليمن لارتباطه الوثيق بالأبعاد الاجتماعية كما ان تشجيع المحاصيل البديلة للقات يتطلب مجهودات كبيرة لتحسين ربحية وتنافسية تلك المحاصيل، وفي سبيل مواجهة هذه التحديات يستلزم إنشاء نظام مؤسسي للتعامل الشامل مع كل الموضوعات المعقدة والمتشابكة للقات في المدى القصير والبعيد.

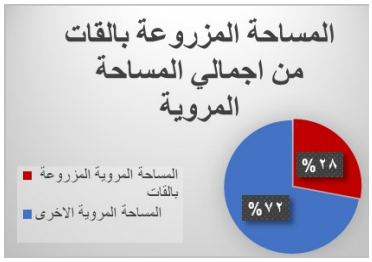

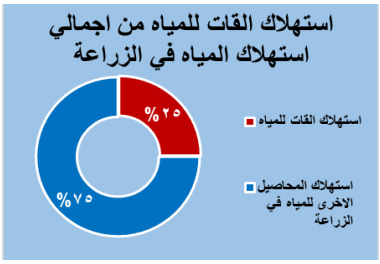

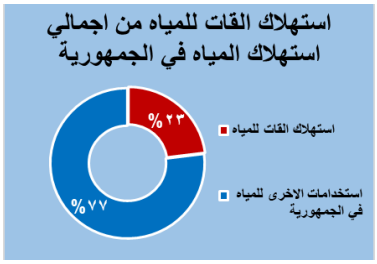

اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي :

تتمثل أهداف الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة (٢٠١٢ - ٢٠١٦) في زيادة النمو والاستدامة والإنصاف من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنتاج الغذاء المحلي وزيادة الدخل الريفي والعمالة ، وخاصة للفقراء. تحسين استدامة البيئة والموارد الطبيعية ؛ وتقوية مقاومة المناخ. وتولي الاستراتيجية اهتماماً خاصًا لتحسين الأمن الغذائي والحالة التغذوية من خلال زيادة توافر الغذاء المغذّي والنصائح التغذوية والحصول عليها.

كما حددت الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي ٢٠١٢-٢٠١٦ المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في اليمن على النحو التالي:

أ. المشاكل الرئيسية التي تواجه القطاع الزراعي :

- إنتاجية منخفضة "على الرغم من التحسينات الأخيرة في كفاءة استخدام المياه".
- تقلّص الاستثمارات العامة "بما في ذلك الاستثمارات في الخدمات والبحوث والإرشاد الزراعي".
- ضعف تمكين المرأة الريفية "مع أنها تقوم بثلاثة أرباع العمل الزراعي وبجميع متطلبات إدارة الأسرة والصحة والتغذية".

وتشير الاستراتيجية الى ان هذه العوامل الثلاثة تتسبب بازدياد معدلات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المناطق الريفية على المستوى المحلي، والاعتماد على واردات الغذاء وبالتالي التعرض لصدمات ارتفاع الأسعار في الاسواق الخارجية وتذبذب العرض على المستوى العام.

ب. المشاكل والمعوقات الاخرى:

- ضعف الموازنة المعتمدة للقطاع الزراعي.
- شحة الموارد الطبيعية كالمياه وقلة المساحة الصالحة للزراعة لعدة اسباب مثل الزحف الصحراوي والجفاف .
- التغيرات المناخية اثرت بشكل كبير على الانتاج الزراعي بشكل مباشر خلال الآونة الاخيرة.
- تفتت الحيازات الزراعية وهذه المشكلة يعاني منها القطاع الزراعي في غالبية الدول النامية.
- زيادة المساحة المزروعة بالقات على حساب المحاصيل الغذائية الاخرى.
- ضعف التدريب والتأهيل للكادر الفني الزراعي.

ان مواجهة هذه التحديات التنموية المتعلقة بالقطاع الزراعي وبالإنتاج الغذائي في اليمن تحتم توجه سياسي حقيقي و تضافر الجهود الرسمية والشركاء والقطاع الخاص في اليمن الى بذل المزيد من الجهود لدعم و حماية هذا القطاع المنهك وكافة المرتبطين به، للوصول لمستويات افضل من الامن الغذائي والتغذوي والنمو الزراعي المستدام.

المراجع: - وزارة الزراعة والري - خطة التغذية متعدد القطاعات ٢٠٢١—٢٠٢٣ م